آراء

بين الحُبّ والكراهية

بسمة النسور

يقول المثل الشعبي الأردني، شديد البلاغة، «اللّي بحبّك بياكُلّك الزلط واللّي بيكرهك بستنّاك على الغلط». ولمن لا يعرف، الزلط هو الحصى مستحيل الهضم حُكماً. يُعبِّر هذا المثل (بشكل عبقري) عن سيكولوجيا البشر المتناقضة، معقّدة التركيب، ويثبت قدرتهم على التكيّف والتلوّن والتحوّل والمراوحة والنسبية، لأن حالة الحُبّ، بحسب علماء النفس، لا تخلو من تدنّي نسبة الذكاء، فتتراجع المدارك العقلية لصالح الانحياز التأكيدي الأعمى، ما يجعلنا مؤهّلين للتغاضي، من دون تردّد، عن خطايا الطرف الآخر، المغفورة بالضرورة مهما بلغت جسامتها، بل نتواطأ، في أحيان كثيرة، ضدّ أنفسنا، ونمرّر الإساءات ونبرّرها، ونتحمّل قبحها، وتكون على قلوبنا أحلى من العسل، رغم مرارتها الجليّة.

فالأم، مثالاً على الحُبّ المتفاني غير المشروط، لا تتوانى عن حماية أبنائها والدفاع عنهم حتى لو ارتكبوا أفدح الأخطاء، فتتصدى للتبرير والإنكار، لأنهم ببساطة أولادها الذين تحبّ أن يكونوا أحسن الناس، يحجب حُبّها لهم قدرتها على الحكم بموضوعية وعقلانية على أيّ من تصرفاتهم، وكذلك تفعل الزوجة المُحبّة لرَجُلها، والحريصة على استقرار بيتها، فتتحمّل من زوجها العابث الحماقات والنزوات والهفوات والتقصير، ملتهمةً له الزلط، غافلةً عن تورّم روحها. ويتعامى العاشق الولهان عن عيوب معشوقته، ويتشبّث بالعلاقة السامّة رعباً من الفقد، وتمسّكاً بمشاعر الحُبّ التي تضع غشاوةً على أبصارنا، وتجعلنا نرى العيوبَ مزايا.

نصمّ آذاننا عن نصائح الآخرين، ومحاولتهم تنبيهنا لحجم الورطة التي أوقعنا أنفسنا بها، غير مدركين أن الحُبَّ وهمٌ قابلٌ للتبدّد مع مرور الزمن، وطاقةٌ طارئةٌ مُضلِّلة تضعف قدرتنا على التفكير السليم واتخاذ القرارات المناسبة انتصاراً لأنفسنا عند التعرّض للخيانة، أو الاستخفاف، أو سوء المعاملة. غير أننا سرعان ما نقع في مطبّ الاعتياد ونفاد الشغف وزوال التعلّق. تكمن الخطورة حين تأتي لحظة مواجهة التحوّل الحتمية، فتستحيل مشاعر الحُبّ المُفرِط كراهيةً مطلقةً تُخرِج أسوأ ما فينا، حين يتنامى الحقد والغضب، ويصبح الآخَر، الذي كان قريباً حميماً، شيطاناً رجيماً نضع تصرّفاته كلّها في مرمى الانتقاد والتشكيك.

يصل كثيرون منّا إلى هذه المرحلة المؤسفة، ما يؤدّي إلى خلل نفسي كبير، وإلى كآبة وإحساس بالخديعة والخذلان، تسيطر علينا مشاعرُ عدائيةٌ، ويطغى عدم التوازن في العلاقات الإنسانية بمختلف مسمّياتها، لأن مشاعر الكراهية مُضلِّلة بمقدار مشاعر الحُبّ، لأن جذرهما واحد، فتجعلنا نضخّم هفواتٍ، ونبالغ في ردّات الفعال، ونخطئ بالضرورة في إطلاق أحكامنا الانفعالية المتسرّعة، ونخسر كثيراً بسبب تحكّم مشاعرنا الهوجاء بنا، وعدم تحكيم مداركنا العقلية في إدارة شكل علاقاتنا الاجتماعية. الحلّ السحري لهذه المعضلة يكمن في الاعتدال والتوازن والتصالح مع أنفسنا أولاً، وفي إدراك نقاط ضعفنا وأسباب قوّتنا، وفي التحكّم بلحظات الغضب، والتمتّع بالقدرة على الاستماع والتعبير بصراحة وشجاعة عما يدور في دواخلنا من مشاعر سلبية تجاه الآخَر، والإقرار بأننا لسنا مثاليين أيضاً، وقد نقع في الخطأ والإساءة إلى الآخَر من دون قصد.

وقديماً قالوا: «العتب على قدر المحبّة». والعتب صابون القلوب، لأنه يغسل الغضب، ويوضّح المُلتبَس، ويقرّب المسافات، وينقذ العلاقات الإنسانية من الدمار، وإذا توفّرت لدى الأطراف شجاعةُ الاعتذار والقدرة على الغفران، فقد تهدأ النفوس وتصفى القلوب وتحلّ المحبّة والاحترام عوضاً عن التناحر، فالحياة قصيرة جدّاً ومن المحزن أن نبدّدها عبثاً في الضغينة، غير أن بعضهم تأخذهم العزّة بالإثم، ويسيطر عليهم العنادُ وضيقُ الأفق، ولعلّهم يستمرئون حالتَي الخصومة والجفاء، إذ يجدون فيهما ذريعةً للقطيعة، لأنهم يفتقرون إلى مهارات التواصل الإنساني البسيط والعفوي والحقيقي. وهذا مؤسف حقّاً!

إسرائيل وخريطة «شرق أوسط جديد»

سميرة المسالمة

تؤكّد حرب الإبادة الجماعية الوحشية، التي شنّتها إسرائيل بعد هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر (2023)، إصرارها على تغيير خرائط المنطقة، أو فرض مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، بإعادة رسم خريطة المنطقة، البشرية والجغرافية والسياسية والأمنية، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية طويلة الأمد، وإضعاف خصومها بشكل ممنهج، فتبقى القوة الإقليمية الكُبرى والمهيمنة، اقتصاداً وأمناً، بخاصّة في ظلّ تشتّت القوى العربية وانقسامها.

لم تعد إسرائيل تجد ما يمنعها من إعلان طموحها في إعادة تشكيل الحدود والمعادلات الإقليمية بشكل مباشر، إذ تعمل لفرض حدود جديدة عبر التوسّع الاستيطاني، والعمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، في غزّة والضفة الغربية، كما تمارس أعلى درجات استغلال الأزمات في دول المنطقة لتحقيق أهدافها بما يرسّخ وجودها قوةً مسيطرةً ومقرّرةً مصير الشرق الأوسط.

ويعتمد هذا المشروع على استثمار عوامل الضعف الإقليمي، مثل الانقسامات والمحاور والمطامع السلطوية، وحاجتها إلى الدعم الأميركي لتثبيت شرعيتها، في مقابل الصمت على انتهاكات إسرائيل حقوق الشعب الفلسطيني، وحروبها في المنطقة، كما تستفيد من الأوضاع التي تخلّفها الصراعات الداخلية التي تعانيها بعض الدول، مثل سورية ولبنان والعراق، إلى جانب التراجع الملحوظ في دعم المجتمع الدولي القضايا العربية الجوهرية، كالقضية الفلسطينية، والثورات ضدّ الأنظمة الاستبدادية القمعية.

تحاول إسرائيل توسيع نفوذها الإقليمي، بدعوى استهداف بنى حزب الله في لبنان، حيث تستغلّ الانقسامات الطائفية، وحالة التوتّر السياسي التي خلقها سلاح حزب الله مع الأطراف اللبنانية، وكذلك تستغلّ الضّعفَين السياسي والاقتصادي العميقَين، اللذين أصبحا يهيمنان في المشهد اللبناني للتأثير في المزاج الشعبي، الذي بات في مواجهة الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة كلّها، وفي رأسها حزب الله الذي بات بين مطرقة إسرائيل وسندان الحنق الشعبي ضدّه.

تهدف هذه الاستراتيجية الإسرائيلية في البناء (أو الأصح في الهدم) فوق ما دمّرته الخلافات الداخلية اللبنانية، في المدى البعيد، إلى إضعاف حزب الله قوة سياسيةً وعسكريةً، وفرض واقع جديد في الحدود اللبنانية، يتماشى مع المصالح الإسرائيلية، بل تسعى إسرائيل إلى إعادة توزيع الحصص الطائفية بطريقة تجعل القوى اللبنانية أكثر تقبّلاً لشروطها الأمنية، بهدف فرض صيغة «السلام عبر الاستسلام». أمّا في سورية، فتستغلّ إسرائيل الصراع المستمرّ داخل الدولة، والانقسامات العميقة، فتستمرّ الضربات الجوية الإسرائيلية، بدعوى استهداف مواقعَ مرتبطةٍ بإيران وحزب الله، بينما يكون الهدف الأساسي فرض نفوذ أمني طويل الأمد داخل سورية، وتهيئة الساحة هناك لتكون غيرَ قادرةٍ على دعم أيّ جبهة أو حزب «مقاومة» قد تشكّل تهديداً مستقبلياً لها. ويُعدّ الصمت الرسمي السوري تجاه تلك الهجمات، إلى جانب انشغال النظام السوري بأزماته الداخلية، فرصةً ذهبيةً لإسرائيل لتعزيز موقعها من دون أيّ ردّة فعل إقليمي أو دولي.

يُعدّ الدعم الأميركي والأوروبي المستمرّ لإسرائيل محرّكاً أساساً في تمكينها من تنفيذ سياساتها الإقليمية، وتثبيت خطوات مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، بنسخته المتوافقة مع معايير بنيامين نتنياهو، أي السلام بالقوة والهيمنة الإسرائيلية، وشطب البُعد الفلسطيني. وتمنح هذه القوى إسرائيلَ حرّيةً واسعةً لاتخاذ إجراءات أحادية من دون ضغوط دولية كبيرة، سواء فيما يتعلّق بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، أو العمليات العسكرية في غزّة وسورية ولبنان، أو حتى التدخّلات السياسية. ويشكّل هذا الدعم الأميركي نوعاً من الغطاء السياسي لإسرائيل، إذ إنه يضمن عدم مواجهة إسرائيل أيّ ردّة فعل دولي حقيقي على انتهاكاتها الصارخة للقوانين الدولية وسيادة الدول في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، يعطي انشغال القوى العالمية بأزمات أخرى كالحرب الروسية في أوكرانيا، والمنافسة مع الصين، إسرائيل مساحةً أكبرَ للتحرّك بحرّية. وقد أظهرت الأحداث أخيراً أن المجتمع الدولي يعتمد سياسةَ ازدواجية المعايير في التعامل مع الصراعات الإقليمية، فيغضّ الطرف عن تجاوزات إسرائيل ويساندها، في حين أنه يبدي مواقفَ صارمةً تجاه قضايا أخرى لا تلامس بالضرورة المصالح الغربية.

(كاتبة وإعلامية سورية)

إسرائيل إمبريالية صُغرى

سمير الزبن

بعد الحرب العالمية الثانية، وخروجها من عزلتها، أخذت الولايات المتحدة تحدّد العالمَ مجالاً لمصالحها الحيوية، ولأن هذه المصالح تحتاج إلى حماية، قامت بحمايتها في ثلاثة مستويات: المستوى الاقتصادي، من خلال مشروع مارشال لإعادة بناء الدول الأوروبية بعد الحرب المُدمِّرة التي خاضتها هذه البلدان، ما سمح لها بربط اقتصاد القارّة العجوز بالدولار، ومن ثم باقتصادها، وباتت قاطرة العالم الاقتصادية. المستوى السياسي، من خلال إقامة التحالف مع الدول لمواجهة خطر التمدّد الشيوعي، إذ أصبحت التحالفات الدولية تدور في فلك القطبَين اللذَين أدارا صراع الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية. المستوى العسكري، تمثّل حين شكّلت الولايات المتحدة وحلفاؤها حلف شمال الأطلسي (ناتو) في مواجهة حلف وارسو، القطب الآخر في صراع الحرب الباردة، وشكّلت القوة العسكرية الأميركية، الأكثر كلفةً في العالم، نواة الحلف.

ساد هذا الوضع خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار القطب الآخر بانهيار الدول الاشتراكية، وتفكّك حلف وارسو، ومن ثمّ تفكّك الاتحاد السوفييتي نفسه. ترسّخت الولايات المتحدة قطباً واحداً في العالم. أفقد هذا الوضع الولايات المتحدة عدوها الأساس في الصراع القديم، ولم يولد قطب آخر في مواجهتها، فاختلّت معادلات الصراع القائمة بين دول كُبرى بفقدان العدوّ.

مع هجمات تنظيم القاعدة في 11 سبتمبر (2001)، التي ضربت الولايات المتحدة في قلبها الاقتصادي والعسكري، مبنى التجارة العالمية، ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون)، أعادت الولايات المتحدة تقيّم الوضع من جديد، ولم يعد العالم مجالاً لمصالحها الحيوية فحسب، بل بات مجالاً لأمنها الداخلي أيضاً، الذي لم يعد منيعاً كما اعتقد القادة الأميركيون، وباتت المخاطر تأتي من تنظيمات صغيرة وليس من دول. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تخوض حروباً فاشلةً لإعادة الاعتبار لردعها، فخاضت حروبها في احتلال أفغانستان والعراق، وأصبحت تلاحق المقاتلين الحفاة بأحدث الطائرات في جبال تورا بورا في أفغانستان، والأماكن البعيدة في اليمن، وغيرها من المناطق في العالم.

منذ عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر (2023)، حين انهارت الدفاعات الإسرائيلية كلّها، من أسوار وأجهزة تقنية وقوات عسكرية، بنتها إسرائيل في مواجهة قطاع غزّة، ودخل مقاتلو «حماس» (وغيرهم) بلدات «غلاف غزّة» ومواقع عسكرية إسرائيلية، وعادوا بأسرى، ما شكّل فشلاً ذريعاً للإجراءات العسكرية ولنظرية الردع الإسرائيلية، التي اعتبرت حركة حماس في قطاع غزّة «مردوعةً». منذ وقعت العملية، تحاول إسرائيل تصوير ما جرى وكأنّه تكرار للحادي عشر من سبتمبر الأميركي، بل يفوقه مرّات. وجاءت تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن الذي طابق بين الحدثين لتعزّز الرواية الإسرائيلية. لم تسعَ إسرائيل في هذا التشابه إلى تصوير مأساوية ما حدث فحسب، بل أرادت تفويضاً من الولايات المتحدة ودول العالم للقيام بما قامت به الولايات المتحدة في ردّ الاعتبار للردع الأميركي أيضاً، أي إطلاق العنان لوحشيتها وتعطّشها للدماء والانتقام، رغم النصيحة الأميركية التي استخلصت العبر من الحروب العبثية التي خاضتها الولايات المتحدة، وفشل ما أرادت تحقيقه من خلال احتلالها كلّاً من العراق وأفغانستان. فقد عادت حركة طالبان لحكم أفغانستان بعد عقدَين من ملاحقتها بالطائرات الأميركية في تورا بورا وغيرها من جبال أفغانستان، وجلب الاحتلال الأميركي إلى العراق أسوأ نخبة سياسية وأكثرها فساداً في تاريخ العراق، وحوّل العراق مسرحاً للنفوذ الإيراني عدوّ أميركا. وجاءت كلفة الحربين مهولةً، فقُدّرت كلفتهما ما يعادل أربعة تريليونات دولار.

وما تريده إسرائيل من المطابقة بينها وبين الولايات المتحدة، بالحدث وبالفعل اللاحق للحدث، هو إطلاق يديها في المنطقة، مع تراجع أهميتها للولايات المتحدة، التي تنسحب من الشرق الأوسط لتعزيز وجودها في جنوب آسيا، على اعتبار الصين الخطر الأبرز عليها. كما أنها تسعى لأن تكون الطرف الذي يحدّد ما يجب فعله في المنطقة، حتى لو تعارض مع السياسة الأميركية. وقد كانت الحرب الوحشية على قطاع غزّة، ومن بعدها على لبنان، مثالاً لهذا السلوك الإسرائيلي برفض الطلبات الأميركية، فلم تستجب إسرائيل لطلب إدارة بادين بعدم دخول مدينة رفح، وقامت إسرائيل بالعملية العسكرية الوحشية في رفح، ولم يجد هذا أيّ ردّة فعل من إدارة بايدن التي استمرّت في الدعم العسكري والسياسي لعملية الإبادة التي تنفّذها إسرائيل في قطاع غزّة.

> لم تستمع إسرائيل لنصيحة أميركا التي استخلصت العبر من حروبها العبثية عقب 11 سبتمبر، واحتلالها العراق وأفغانستان

تدير إسرائيل حروبها الجديدة بأقصى وحشية ودموية، ما استحقّ رفع دعوىً قضائيةٍ من جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل في محكمة العدل الدولية للنظر في جرائم الإبادة الجماعية التي تقوم بها (إسرائيل) في القطاع، وتسعى بذلك إلى ترسيخ نفسها إمبرياليةً محلّيةً في الشرق الأوسط، قادرةً على فعل الجرائم كلّها ضدّ الإنسانية من دون محاسبة، لأنها تتعامل مع «وحوش بشرية»، بحسب ما وصف عددٌ من قادة إسرائيل الفلسطينيين. فهؤلاء يجب القضاء عليهم، سواء كانوا قادةً، أم مدنين تدّعي إسرائيل أن مقاتلين يختبئون بينهم. ولا تتورّع أن تغتال إسماعيل هنيّة في طهران، ومحمد الضيف مع تسعين مدنياً، وقيادات حزب الله مع مئات المدنيين، والهجمات المتكرّرة منذ سنوات طويلة في الأراضي السورية.

في تاريخها الطويل بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن الإمبريالية الأميركية مُجرَّد منتقم وحشي، حتى تفرض ردعها على العالم، وفي كثير من الأماكن استخدمت «القوة الناعمة»، سواء في مشروع مارشال في أوروبا، أم في التعامل مع كوريا الجنوبية وتطوّرها، وغيرها من الأمثلة. وهذا لا يلغي الجرائم المرتكبة في فيتنام وأميركا اللاتينية والعراق وغيرها. أمّا الإمبريالية الإسرائيلية في المنطقة، فهي تقوم على الجرائم، ومن ثمّ على الجرائم من جديد. وغير ذلك على الآخرين أن يأتوا إلى السلام مع إسرائيل، كما تريده هي، من دون دفع أي ثمن، ومن دون اعتبار أن هناك احتلالاً إسرائيلياً للأرض الفلسطينية، «سلام مقابل سلام» فقط لا غير. وهذا لا يمكن توصيفه بأنه سلوك إمبريالية صغرى، بقدر ما هو سلوك بلطجي الحارة، الذي يريد إخضاع الجميع بالقوة، وليس شيئاً آخر غير القوة.

(كاتب فلسطيني في السويد)

كاريكاتير عماد حجاج

وعي المخاطر في المجتمعات العربية

المهدي مبروك

كانت كارثة تشيرنوبيل، في ربيع سنة 1986، ناقوسَ خطر أنذر أوروبا (والغرب عموماً) بدخول عصر المخاطر. كانت تلك الكارثة النووية، التي وصلت ذيولها إلى الشرق الأوسط بعد أشهر قليلة، قد برهنت لمن له وعي أن البشرية قد دلفت حقبةً تعولمت فيها المخاطر. اعتقد الجميع أن التكنولوجيا ستزيل الحدود بين الفِكَر والمعارف والمهارات والعقائد وطرائق العيش، غير أننا، وفي غفلة، تجاهلنا أن التكنولوجيا نفسها ستزيل أيضاً الحدود بين الدول، لتتنقل الكوارث وتتجوّل بينها غير مبالية.

ارتفعت الوتيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، فسرّعت التكنولوجيا الرقمية انهيار الحدود بين البلدان، وإذ استفادت البشرية من هذا الطوفان الهادر من المعلومات والتطبيقات والفِكَر والمشاريع، فإنها أيضاً عجزت عن التصدّي منفردةً للجرائم السيبرانية التي حطّمت جلّ أشكال التحصّن والرقابة؛ التلصّص، التحايل، الهجمات الرقمية، حتى ذهب العديد من المؤسّسات والهيئات والشركات والدول ضحيةً لهذه الاعتداءات الخطرة، التي تشكّلت لها عصابات وفرق فائقة القدرة على توظيف المعارف والمهارات. يسعى العديد من المنظّمات إلى بعث تحالفات إقليمية ودولية من أجل التصدّي لهذا النوع من الحروب الجديدة، التي ألقت بها التكنولوجيا التي انهارت أمامها الحدود السيبرانية. تشكّلت منذ تلك اللحظة الفارقة مخابرُ بحث وأقسامٌ بأكملها، في جامعاتٍ ومراكز بحوث وطنية وإقليمية من أجل التخصّص في إدارة المخاطر، والوقاية منها. جهودٌ ضخمةٌ بُذِلت في العالم العربي، ولكن تظلّ ضئيلةً وغيرَ ذات جدوى، باستثناء حالات نادرة.

كما شهدت هذه العقود الثلاثة، في تزامن مثير، تسارعَ وتيرة التغيّرات المناخية. تقع البلدان العربية جلّها في «الجنوب»، المنطقة التي لا تساهم كثيراً في انبعاث الغازات الدفيئة، باستثناء حالات نادرة يساهم فيها استخرج البترول في التلوّث، ولكن تظلّ الصناعات الثقيلة في بلدان «الشمال» المصدر الأكبر للتلوّث. تباينت المواقف في المؤتمرات والقمم التي تُعقد من أجل ابتكار الحلول الكفيلة بالحدّ من هذه الظاهرة، وما خلّفته من أخطار محدقة بالجميع، بشراً وحيواناً ونباتاً، ولكن لا يكمن المشكل في عبقرية الخيال البشري وعجزه عن العثور على وصفات تخفّف من حدّة الكارثة التي تزحف بسرعة فائقة، بل إنه يكمن في أن أكبر ضحايا التغيّر المناخي دول غير مُصنِّعة، أخفقت في تدبّر المشكل منفردةً، إذ ترشّح الأمم المتحدة أن تكون قارّة أفريقيا أكثر عرضةً (خلال السنوات القليلة المقبلة) لتأثير هذه التغيّرات. تعاني جلّ البلدان العربية من آثار بارزة لهذه التغيّرات المناخية، وربّما كان الموقع الجغرافي للوطن العربي قد زرعنا في أتون هذه التحوّلات العميقة والحادّة. إننا في منطقة رخوة وهشّة، يشكّل الجفاف المُستفحِل منذ عقدَين معضلةً حقيقيةً يبرهن عليها تراجع التساقطات من سنة إلى أخرى، غير أن الأمر لا يعود إلى جفاف دوري، بحسب الخبراء، اعتادت عليه الجماعات البشرية الساكنة في المنطقة، بل إلى تغيّرات مناخية يصعب تماماً أن نعود بها إلى الوراء. يقول الخبراء إننا مقبلون فعلاً على تحوّلات عميقة في المناخ، ما سيضاعف الحاجة إلى المياه، سواء مياه الشرب أو مياه الريّ والأنشطة الزراعية عموماً، وستكون المنطقة العربية أكثر عرضةً لهذه المخاطر. لا تعدّ هذه التغيّرات مُجرَّد أرقام تشمل الحرارة والماء والمساحات المروية والغابات والمراعي، بل تضع في الواجهة أيضاً جماعاتٍ وفئاتٍ بشريةً وأنشطةً تكون عرضةً لأشكالٍ مختلفة من التحلّل والتلاشي، وحتى الفناء. قد تختفي هذه التعبيرات والبنى المادّية والرمزية تحت مفعول هذه العوامل كلّها. لقد رأينا هجراتٍ داخليةً في العالم العربي ترتفع وتيرتها، وهي أشبه بالنزوح القسري، إذ تدفع التغيّرات المناخية (الحادّة والمتطرّفة) فئاتٍ واسعةً من السكّان إلى الهروب من تلك المناطق المنكوبة. تشتدّ صراعات محلّية بين حين وآخر بين جماعات بشرية تسكن تلك المناطق، تآلفت حقباً طويلة. يتحول ضحايا تلك التغيّرات المناخية جناةً يتورّطون في نزاعات دموية رهيبة. يقدّم السودان (الشقيق) أحد الأمثلة الدالة على ذلك، والأكيد أن تلك النزاعات تتغذّى من مختلف أشكال الهشاشة والتمييز القائمة في مجتمعات متعدّدة على عوامل الإثنية واللون والدين والمذهب. تختفي في مجرى هذه التهديدات المتعدّدة ثقافات، أعراف وطرق عيش ومهاراتٍ راكمها الأجداد، ما يهدّد الذاكرةَ والهُويَّةَ بالتحلّل والنسيان.

> يقول الخبراء إننا مقبلون فعلاً على تحوّلات عميقة في المناخ ما سيضاعف الحاجة إلى المياه

عاشت ليبيا والمغرب، بعد وباء كوفيد-19، أعتى التجارب المرعبة التي عجزت معها الدولتان عن إدارة فعّالة للكوارث الطبيعية المدبَّرة. يقول بعضهم إن هذا يحدث في جلّ بلدان العالم، ولكن حين نحصي ضحايا أكبر الكوارث الطبيعية، ستظلّ الأعداد عموماً محدودة في الدول المتقدّمة، بينما تتفاقم في بلداننا لأسباب عديدة ومتضافرة؛ عدم الوقاية منها؛ الإدارة السيئة لها؛ الانقسامات السياسية والصراعات الأهلية؛ غياب «ثقافة المخاطر».

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

«الحركة التصحيحية» أو سورية دولة فاشلة

أحمد مظهر سعدو

أفاق السوريون صبيحة يوم 16 نوفمبر/ تشرين ثاني 1970 على انقلاب عسكري جديد، يقوده وزير الدفاع في تلك المرحلة حافظ الأسد. كان انقلاباً سلساً، إن صحّ التعبير، زجّ فيه حافظ الأسد معظم قيادات حزب البعث، وعساكره ورجال أمنه، في سجن المزّة العسكري الشهير غرب دمشق، وأولهم رئيس الدولة نور الدين الأتاسي، ومعه صلاح جديد، الشخصية القوية في الحزب والدولة، ورفاقه المحسوبون عليه كلّهم، ليخرج حافظ الأسد، قائد الانقلاب، منتصراً، معلناً أنه قام بحركة «تصحيحية» داخل حزب البعث العربي الاشتراكي، وضمن مفاصل المخابرات والجيش السوري، فيكون بذلك قد خطف الوطن السوري والسلطة بكلّيتهما اشتغالاً حثيثاً في إعادة بناء الدولة الأمنية القوية المتمكّنة، والحابسة أيّ كلمة حرّة، فألغى السياسة من المجتمع، إلّا السياسة التي تسبّح بحمد القائد، ثمّ تحالف مع رجالات الاقتصاد وأهل المال والأعمال، وأعاد ترتيب الجيش على قدّه وفي مقاسه، ليكون مصطفى طلاس وزيراً للدفاع رسمياً وشكلياً، بينما القيادة العسكرية الفعلية لرفعت الأسد، الأخ الأصغر لحافظ الأسد، التابع مباشرة لرأس النظام. كما عمل الأسد على تدجين حزب البعث لينصّب عليه نائبه في الحزب عبد الله الأحمر، الشخصية الهلامية الضعيفة، فيكون بذلك قد وضع الحزب في جيبه، من دون عناء، وتحت سطوة الأمن ورجالاته التابعين بالضرورة إلى القصر الجمهوري وشخص الأسد. وراح يعتمد على فكرة تطويع الدين لصالحه باختياره الشيخ أحمد كفتارو، شيخ الدين الدمشقي المعروف والغارق في تبعيته لآل الأسد ولسلطة الدولة الأمنية، فأمن بذلك من أيّ اعتراض على سلطته القمعية، لتصبح السلطة الدينية، سلطة الشيوخ، ألعوبةً بيده، إلّا من رحم ربّي، الذين تمكّنوا من البقاء خارج إطار هيمنة كفتارو ومؤسّسته الدينية.

بدأت، منذ تلك المرحلة، سلطة الحركة التصحيحية في إعادة ضبط الشارع وتدجينه، ليكون أداةً ليس إلّا، لتعم الهيمنة مفاصل السلطة كلّها، ولم يكتفِ بذلك، بل راح يحاكي ما كان قد طُرح من المعارضة السورية أواخر ستينيّات القرن الفائت، ليعيد الأسد طرح مسألة إقامة جبهة وطنية سورية جامعة، إذ لم تجد المعارضة بدّاً من أن تقبل طرحه هذا، وميثاق الجبهة الوطنية التقدّمية المُعلَنة. وبعد حوارات طويلة، انضمّت إليها معظم الأحزاب الوطنية في سورية، ليمارس حافظ الأسد داخلها وعبرها لعبته في شمول الهيمنة، ليس حزب البعث وحده، بل تعدّته عبر «الجبهة التقدّمية» إلى أحزاب العمل الوطني السوري وتنظيماته كلّها. وسرعان ما تبيّن لبعض هذه الأحزاب المشاركة في جبهة النظام أنها وقعت في الفخّ المنصوب لها، وأن الدستور الذي أطلقه حافظ الأسد وأدخل فيه المادة الثامنة، وتقول بهيمنة حزب البعث وقيادته الدولة والمجتمع، ومن ثمّ تهميش الأحزاب الأخرى المنضوية في الجبهة المشار إليها، وهو ما أدّى إلى اعتراضات كثيرة، أهمّها ما رفضه جمال الأتاسي، الذي كان يقود حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، ومن ثمّ الإعلان عن الخروج الكبير لحزبه من الجبهة، خلا بعض شخصيات منتفعة كانت تعوّل على البقاء، لتحقيق مصالحها الشخصية النفعية.

لم تكن حكومات حافظ الأسد، ومنذ خطفها الوطن، معنيّةً بهموم الناس، ولا ببناء دولة المواطنة، ولم تعمل في بناء الاقتصاد الوطني السوري المتماسك، بل كان همّها الأول والأخير بقاءها في السلطة وتحكّمها في البلاد والعباد، ومنع قيام أيّ صيغة للمعارضة، أو أن تلقى أذناً لها فتتمكّن من تحقيق أيّ انتصارات على سلطة الدولة الأمنية. وعلى هذا الأساس، بدأت عوامل الدولة الفاشلة تتمظهر في السطح، وتنتج شرائحَ وطبقاتٍ ولوبياتٍ ممّن لا يهمّهم سوى الكسب المشروع، أو غير المشروع، لا فرق لديهم. ثمّ خاض حافظ الأسد حرب أكتوبر (1973) التي كادت أن تكون حرباً تحريرية، لولا أن الهدف منها لم يكن التحرير، بل التحريك، والوصول إلى اتفاق فضّ الاشتباك عام 1974، الذي ضمنت إسرائيل به أمنها، ولم يُسجَّل أيُّ خرق له منذ تلك المرحلة، ليتابع نظام الأسد دوره الوظيفي المنوط به، فدخل الحرب الأهلية في لبنان لضرب القوى الوطنية اللبنانية، والحركة الوطنية الفلسطينية، وليقوّض أركان الوجود الفلسطيني في لبنان، عبر أعمال القتل التي مارسها بحقّ الفلسطينيين واللبنانيين، من تلّ الزعتر إلى معارك طرابلس وسواها كثير. هذه المسيرة «المظفّرة» في عملية التخادم مع إسرائيل وأميركا، جعلت من النظام أيّام حافظ، وبعده، محافظاً على وجوده ومرضيّاً عنه. لكن ذلك أنتج بالضرورة ملامحَ (ومآلاتِ) الدولة الفاشلة، التي أوصلت سورية إلى أن تكون في ذيل الدول تصنيفاً في الاقتصاد والسياسة، في الحرّيات والأمن والأمان. وأيضاً الخراب الكبير، الذي وصلت إليه سورية، منذ دمّر حافظ ورفعت مدينة حماة فوق رؤوس ساكنيها، من أجل بقائه وأسرته في الحكم، ومن ثمّ دمّر وريثه بشّار الأسد سورية كلّها، التي خرجت ضدّه أواسط شهر مارس/آذار 2011، مع بدء انطلاق موجات الربيع العربي، ليكون شعار زبانيته وأدواته الشهير «الأسد أو نحرق البلد» وقد حرقها بالفعل، وأنتج الدولة الفاشلة، العاجزة اليوم عن تأمين قوت يوم السوريين، ولتحتاج سورية بعد دمار البنية التحتية إلى ما ينوف عن 400 مليار دولار لإعادة إعمار سورية الجديدة، فيما لو توقّفت حرب الإبادة التي قام (ويقوم) بها بشار الأسد منذ ما يقرب من 14 عاماً خلت.

> ما سمّيت «الحركة التصحيحية»، التي خطفت البلد منذ 54 عاماً، أسّست خراب اليوم كلّه، وأوصلت سورية إلى نموذج الدولة الفاشلة

ما سمّيت «الحركة التصحيحية»، التي خطفت البلد منذ 54 عاماً، هي التي أسّست هذا الخراب كلّه، وأوصلت سورية إلى نموذج الدولة الفاشلة، وهي التي ما انفكّت مستمرّة في المتاجرة بالقضية الفلسطينية، إذ يصمت النظام السوري أمام ما يجري من حرب إبادة يومية للشعب الفلسطيني في غزّة والضفة الغربية، ويُترَك الوطن السوري نهباً بين أيدي الروس والإيرانيين، والمليشيات الإرهابية كلّها، التي استُقدِمت لحماية النظام وسلطته، على حساب قتل وتهجير ما يزيد على مليون سوري، ضحايا أبرياء لأنهم وقفوا ونادوا فقط بالحرّية لسورية كلّها، قتلهم ودمّر البلد من أجل التمسّك بالسلطة والدولة الأمنية التي باعت السيادة الوطنية للآخرين، وتركت الوطن السوري نهباً لكلّ من يريد، كما ترك هذا النظام اليوم الشعبين اللبناني والفلسطيني في مهبّ الريح، تعبث بهما السياسة الصهيونية الأميركية التي دمّرت الأخضر واليابس، بينما يقف نظام الأسد، ودولة الحركة التصحيحية، صامتين صمت القبور، أو لعلّه «الصبر الاستراتيجي» الذي لطالما سمعناه من سيّدة محور «الممانعة المقاومة»، دولة إيران/الملالي، ومشاريعها الفارسية الطائفية الخطرة على الشعوب العربية.

(كاتب سوري)

حافظ الأسد في موسكو، أوائل عام 1971 (Getty)

عندما تأكل الحربُ مفرداتِنا

معن البياري

ما كان ضرّ أصحابُ الجلالة والفخامة والسموّ والسيادة والسعادة، من الدول العربية والإسلامية، لو لم يجتمعوا، الأسبوع الماضي في مؤتمر قمّتهم المشتركة في الرياض، ليبثّ بعضُهم كلماتٍ تباينت مناسيب السخط والأسف فيها، جرّاء استمرار العدوانَين الإسرائيليين في غزّة ولبنان، ولينتهوا إلى بيانٍ انكتبَ قبل قعودهم في كراسي تمثيلهم بلدانهم، ثم لم يكترث به أحد؟ ما الذي اضطرّهم إلى جمعهم هذا، ليطالبوا فيه المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته، على ما كرّر بعضُ غير قليلٍ منهم في ما أفضوا به قدّام مشاهديهم ومستمعيهم؟ عشيّة هذا المنتدى وغداته، قضى فلسطينيون، في شمال قطاع غزّة ووسطه، لا نحفظ لهم عدداً. لم يستجب المجتمع الدولي لما طولب به في قاعة مركز الملك عبد العزيز الدولي للمؤتمرات في العاصمة السعودية، ولم ترتعش حكومة دولة الاحتلال من التنديد الذي رُمي به هجومُها على الأمم المتحدة وأمينها العام، ولا التفتت إلى «التحذير»، الذي جاء عليه بيان القمّة، من خطورة التصعيد في المنطقة وتداعياته. ولا نحسبُها انشغلت بتأكيد البيان العمل على إنهاء تداعيات العدوان الإسرائيلي على المدنيين في غزّة ولبنان. ... والإيجاز هنا أنه لم يكن ثمّة مدعاة لهذا الملتقى، وإن لا يُحرِج من تداعوا إليه، سيما من العرب، أن وتيرة استهداف المدارس ومراكز الإيواء والمنازل المأهولة في شمال قطاع غزّة ووسطه على حالها، بل اشتدّ الإجرام حدّةً في هذا اللون من الاعتداءات، فهذه مدرسة لوكالة غوث اللاجئين ومنزل في بيت لاهيا يُقصفان، الليلة قبل الماضية، فيستشهد نحو 60 فلسطينيّاً ويُصاب عشرات، معظمهم أطفال ونساء، فترى وزارة الخارجية في بلد عربي هذه الفعلة مدعاةً لإصدار بيان إدانة واستنكار، يأتي على غياب «ردٍّ دوليٍّ فاعل وحازم يُلجم العدوانية الإسرائيلية».

نفيقُ كل صباح على أنباء مجازر يرتكبها المعتدون الإسرائيليون على الغزّيين المحاصرين، الذين يُحاربون أيضاً بالتجويع الشنيع، فتلقانا أمام السؤال المُلغز عن الذي يريده نتنياهو وطاقمه في حكومة اليمين الفاشية من هذا التمويت اليومي، العبثي، وأمام يأس ثقيلٍ يطبق على أرواحنا وأبداننا ونفوسنا، مع شعورٍ متوطّن بالإحباط والعجز، أمام انعدام أي قيمةٍ وجدوى لأي كتابةٍ أو كلامٍ أو قولٍ في السياسة، وقتل المستضعفين المتروكين هناك، في جباليا ومخيّمها وفي بيت لاهيا والمغازي والبريج والنصيرات وسائر جغرافيا القطاع المُستباح، المنذور لحيرة حكومة نتنياهو بشأن يومٍ تالٍ فيه، ما ينفكّ يبتعد ويبتعد، بعد أن كان بعضٌ، وصاحب هذه الكلمات منهم، قد ظنّ، في مطالع يونيو/ حزيران الماضي، أن الحرب هناك ستبدأ عبورَها إلى خواتيمها، بناءً على إعلان جو بايدن أنها يجب أن تتوقّف، وقد أضعفت «حماس». وكان التقدير، في الأثناء، أنه لم يعُد جائزاً لنتنياهو المضي في حربٍ لا أفق سياسيّاً لها، غير أن الذي تأكّد، تالياً، أن ذلك الظنّ وهم سذّج، يفترضون أن في وسع رئيس أميركي متواطئ ومهزوز، وإدارة منحازةٍ وكاذبةٍ، أن يفرضا نهاية لهذه الحرب التي أقامت جبالاً من اليأس في أرواحنا. إذن، ماذا نصنع، نحن أصحاب الرأي، وقد استهلكنا من معاجم اللغة مفردات التأسّي والحنق، واستنفدْنا رمي القمم العربية الإسلامية المشتركة بما تستحقّه من استخفاف، وكتبْنا كل ما يجب (او بعضَه؟) أن ينكتب، عن مواتٍ عربيٍّ يفسح للغزاة الفاشيين أن يعملوا ما يشاءون في غزّة، ثم في لبنان، وها هم يتهيأون لجولةٍ أخرى من سرقة المتبقّي من فلسطين في الضفة الغربية، مسلّحين بالهوان العربي إيّاه، ومعزّزين بإسناد دونالد ترامب ورجاله. تُرى، ماذا نصنع، وقد قالت الأمم المتحدة ومؤسّساتها وأجهزتها كل شيء، مما تستحقّ عليه حزمةً من تحايا تقدير واجبة؟ ماذا نصنع وقد صدعَت محكمة العدل الدولية وشقيقتُها محكمة الجنايات الدولية بكثيرٍ مما لزم أن ينقال؟ يفترسُنا شعورٌ ممضٌّ بلا جدوى أي كلام في السياسة، بعد مقادير باهظةٍ من القتل المروّع والتهديم والتعطيش والتجويع، مما لا قدرة للمجازات والاستعارات على وصفه. تأكُل الأبدان المسجّاة قتيلة في بيت لاهيا والنصيرات والبريج (و...)، صباح أمس والليلة قبل الماضية، كل بلاغةٍ في أي قول، فلا نعثُر على قولٍ نُشهره، ونحن في أرق متعبٍ من اكتظاظ القهر في حواشينا، إلا السؤال عمّ جعلهم، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسعادة، يجتمعون الأسبوع الماضي، ليدلّلوا، للمرّة الألف على الأقل، على فداحة ما عليه الأمة من بؤسٍ وخفّة وزنٍ مريعيْن.

مُبصِرٌ في قرية العميان

سامح راشد

«التعدّي على المبادئ والقيم الأُسرية في المجتمع المصري بهدف الإخلال بالنظام العام والإضرار بالسلام، ونشر، بسوء قصد، أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم والأمن العام، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإثارة البلبلة بين أطياف الشعب المصري». تلك هي الاتهامات التي وجّهتها النيابة العامّة (قبل أيّام) إلى طبيبة مصرية اختصاصية في التوليد وأمراض النساء، لأنها بثّت فيديو في إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، ذكرت فيه أنها صادفت في عملها حالات عدّة لحمل فتيات وسيّدات سِفاحاً خارج نطاق الزواج.

كان غرض الطبيبة وسام شعيب التنبيه إلى حالتَي التردّي الأخلاقي والانحلال الأسري اللتين بدأتا تتفشيان في المجتمع المصري، وخصوصاً بين الطبقات الفقيرة. وهو أمر جدير بالانتباه، بل والهلع، فإذا كانت طبيبة واحدة تشير إلى بضع حالات صادفتها خلال فترة قصيرة، فلنا أن نتخيّل عدد الحالات في العام الواحد، ثمّ مضاعفة العدد ربّما آلاف المرّات، حسب عدد الطبيبات والأطباء المتخصّصين في الولادة والأمراض النسائية في مختلف أنحاء مصر. ولا حاجة إلى التذكير بأن ذلك كلّه يتعلّق حصراً بما يظهر من حالات أو يصل إلى المشافي والعيادات النسائية. تُرى، كم عدد الحالات التي لا تُعرَف، ولا تكشف؟

ليست المأساة الحقيقية في زيادة حالات الحمل غير الشرعي أو الانحلال الأخلاقي فقط لدى قطاعات من الشعب المصري، فهي ظاهرة ملازمة للوجود البشري، وموجودة عند الشعوب كلّها، وإنْ بدرجات متفاوتة. أمّا المأساة الفعلية ففي طريقة التعاطي في مصر مع فيديو الطبيبة، وتحديداً من الإعلام والدوائر الرسمية. ويكفي الاطلاع على الاتهامات التي وجّهتها النيابة العامّة إلى الطبيبة للتعرّف إلى العقلية التي تتعامل بها الدولة في تلك القضايا المجتمعية، فبدلاً من التحرّي وتتبّع تلك الحالات التي أشارت إليها وسام من طرفٍ خفيٍّ، والضرب بيد حديدية على أيدي من يمارسون الفحشاء أو زنا المحارم، وحماية ضحاياهم، انشغلت أجهزة الأمن، ثمّ الدوائر المعنية في القضاء المصري، بملاحقة الطبيبة وإدانتها باتهامات أقرب إلى الشعارات والكلام العام، فافترضت النيابة العامّة أن الطبيبة وسام نشرت «أخباراً كاذبة» قبل التحقّق من مدى صدقها، وأن ذلك كان «بسوء قصد»، وبغرض «إثارة البلبلة».

تلك الاتهامات الرسمية هي نفسها مدعاة لمقاضاة النيابة العامّة بتهمة التشهير والطعن في سمعة مواطنة، وافتعال جرائمَ لم ترتكبها بغير أساس ولا دليل، سوى افتراضات تفتقر إلى أيّ شواهد. وإذا كان هذا هو موقف القضاء المُفترَض فيه الاستقلال والدفاع عن حقوق المواطن الأساسية، فليس مستغرباً موقف الإعلام الموالي، الذي سارع لشنّ حملة «حرق» للطبيبة. وكما فعلت النيابة العامّة بتكرار القوالب الجاهزة من اتهامات جوفاء ومطاطية لا يمكن إثباتها، لم يقصّر الإعلام في إلصاق أبشع الصفات بالطبيبة وسام. وتحوّلت السيدة الغيورة على دينها وأخلاق مجتمعها مارقةً وعميلةً، بعد أن خرجت عن ناموس العمل الوطني، وكسرت الخطّ الأحمر الرسمي بعدم كشف أيّ أخطاء أو سلبيات. الغريب أن أحداً من هؤلاء المتربّصين كلّهم الذين تطاولوا على السيدة البريئة لم يسأل عن الوقائع التي ذكرتها رمزاً وليس صراحة. لم يبادر أيٌّ من الذين شنّوا حملة شعواء لشيطنة الطبيبة بالاستفسار عن حقيقة ما قالت، أو حتى دعوة المؤسّسات التربوية والدينية والاجتماعية المعنية بتلك القضايا للتحرّك وتقصي الحقيقة. وما يدعو إلى الحزن أن تلك المؤسّسات لم تحرّك ساكناً، ولم تخطُ أيّ خطوة في هذا الاتجاه، كما لو كنا في قرية عميان، يستمتع أهلها بالعمى ويفقؤون عين المُبصِر.

رئيس أميركا أم ملك للعالم؟

نجيبة بن حسين

يمثل انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة عند بعضهم طوقَ نجاةٍ، وعند آخرين مصدراً لكلّ داء، ومدعاةً لتأجيج الأوضاع الدولية، وكأنّ ترامب، المرشّح الجمهوري الفائز على جو بايدن (الرئيس الديمقراطي المنتهية ولايته) سيغيّر مجرى الأحداث في العالم، وسيكون له القول الفصل في مجريات الأمور في المشهد الدولي. ينتظره الجميع، دولاً وفاعلين دوليين، وأفراداً وجماعات، إمّا أنّهم يعقدون عليه آمالاً كبيرةً، وإمّا أنّهم يتوجّسون منه خيفةً لأنه قد يجلب كوارثَ إلى منطقتهم وشعوبهم، وقد يكون صعوده الحكم وبالاً عليهم، وكأنّ حدود نفوذه لا متناهية، وتتجاوز الممنوعات والتوقّعات كلّها، فقد تابع الجميع الانتخابات الرئاسية الأميركية بترقّب كبير وباهتمام شديد، وكانت محطّ أنظار العالم بأسره لما شابها من تنافس بين مرشّحَين متقاربَي الحظوظ، ولما سيرتّب منها من تبعات وآثار في العلاقات الدولية، التي تشهد أزماتٍ ونزاعاتٍ داخليةً ودوليةً حادّةً، وتنازعاً مخيفاً على المصالح ومناطق النفوذ، قد ينبئ بحربٍ عالميةٍ ثالثة لتعدّد الجبهات المشتعلة ولارتباطها الوثيق بعضها ببعض.

فهل سيكون ترامب منقذاً للعالم من ويلات كارثة عالمية، أم مسرّعاً حدوثها وتأزيمها؟ وهل يمتلك فعلياً من النفوذ، ومن أدوات الضغط، ما يمكّنه من فرض إرادته على الجميع، وإحكام قبضته على العالم، لا سيّما أن ولايةً مترنّحةً لإدارة ضعيفة قادها بايدن أربع سنوات، أدّت إلى توتّرات، منها حروبٌ وأزماتٌ عالمية، وتراجعت فيها الأوضاع الاقتصادية داخلياً، وبدا فيها الرئيس المنتهية ولايته عاجزاً منهكاً على وشك الخرَف والهذيان، عجز عن إنهاء الحرب في غزّة، وفي أوكرانيا، وغيرها من مناطق النزاع في العالم، بل أسهم، بوهنه وتذبذب مواقفه، في تعقيد الأوضاع وتدهورها، وفي تفاقم معاناة الشعوب المقهورة والمضطهدة بشكل غير مسبوق، وكأنّ الوضع يؤذن بنهاية العالم بعد أن بلغ مراحلَ سوريالية من الوحشية والتشفّي والدموية، لم يعد بإمكان طرف ما أن يكبح جماحها ويضع لها ضوابطَ ومكابح تردعها وتوقفها، فلم تعد القوانين الدولية سوى جملٍ مرصوفةٍ في وثائقَ محفوظةٍ لا يعبأ بها الأقوياء، ولا يخشون خرقها والحياد عنها، ويخضع لها في المقابل الضعفاء صاغرين راكعين، فهل تحكم العالم القوانين أم منطق القوة والغلبة؟ وهل لا تزال هذه القوانين ذات فاعلية في ظلّ عالم يسود فيه القوي، ويُقهَر الضعيف وتداس كرامته وإنسانيته؟

أضحت ازدواجية المعايير تطغى على هذا العالم المتأرجح المتهالك، الذي فقد كلّ قيمه ومبادئه، وبات رهين القوى المستحكمة والمتنفّذة في العالم، فهل سيغيّر ترامب وجه العالم الذي بدا قبيحاً في السنوات الماضية، أم سيفاقم قبحَه ووحشيّتَه؟... إن ما يميّز ترامب في الواقع هو وضوح توجّهاته وسياساته ونرجسيته، وثقته المطلقة في صحّة خياراته من جهة، وفي مركزية الولايات المتحدة من جهة أخرى، فهو لم ينافق ولم يراوغ ولم يوارِ توجّهاته الليبرالية الرأسمالية المتوحّشة، ولا مواقفه

> أسهم بايدن، بوهنه وتذبذب مواقفه، في تفاقم معاناة الشعوب المقهورة والمضطهدة بشكل غير مسبوق

> هل سينجح ترامب في ما فشل فيه بايدن رغم أنهما يتمتّعان نظرياً بالصلاحيات والآليات نفسها للضغط والتأثير؟

المناوئة للهجرة غير الشرعية، ولا دعمه اللا مشروط لإسرائيل، ولا سعيه إلى تثبيت سيطرة الولايات المتحدة على العالم وبسط نفوذها على الجميع دولةً عظمى، ضامنةً للسلام والاستقرار، وقوةً اقتصاديةً أولى عالمياً، فكأنّ الولايات المتحدة (في نظره) تعوّض منظّمة الأمم المتحدة في أدوارها، خاصّة منها المحافظة على السلم والأمن الدوليَين، لكنّ اضطلاعها بهذا الدور لن يتم باعتماد المبادئ نفسها التي تبنّاها المنتظم الأممي منذ الحرب العالمية الثانية من عدم تدخّل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها واستقلالها، واحترام حقّ الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة فيما بينها، وتجريم اللجوء إلى الحروب والنزاعات المسلّحة، والاحتكام إلى القانون الدولي في فضّ هذه النزاعات، وفي إدارة العلاقات الدولية. هذه المبادئ التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة لا تصلح من منظور ترامب لقيادة العالم، ولعلّه في قرارة نفسه يظنّ أن الزمن والمصالح والسياقات الدولية قد تجاوزتها، وأن الوقت حان لتفرض الولايات المتحدة منطق القوة والردع باستخدام الآليات والوسائل المتاحة كلّها، المشروعة منها وغير المشروعة دولياً، لسحق كلّ مناوئ لسياساتها واستراتيجياتها، ولتركيع القوى التي قد تضرّ بمصالحها أو تهدّد سطوتها على العالم، ولحماية حلفائها الذين يحفظون نفوذها وينفّذون خططها، ولردع كلّ من يخرج عن طوعها حتى يكون عبرةً لغيره من المتمرّدين أو المارقين من قانون القوة الأميركي، فبين الولايات المتحدة والأمم المتحدة هوّة بدأت تتعمّق من القطيعة والتسخير. تتجلّى القطيعة عندما تصبح الشرعية الدولية متعارضةً مع مصالح هذه الدولة العظمى، ولا شيء بإمكانه حينئذ أن يحول دون أن تفرض إرادتها في المنظّمة الدولية أو تغيب المنظّمة تماماً من الفعل السياسي الدولي، وتمحي وجودها بصلافة وتكبّر عجيبَين. وأمّا التسخير فهو أيضاً أداة مفضّلة للولايات المتحدة، تحفظ صورتها مدافعةً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرّية، فهي تستخدم الأمم المتحدة أداةً طيّعةً لخدمة مصالحها وتطلّعاتها في العالم، كلّما أرادت أن تحشد أكبر عدد من المناصرين والأتباع لنصرتها وشرعنة قراراتها، ولا سيّما إذا تعلّق الأمر باللجوء إلى أدوات الحصار الاقتصادي والردع المسلّح وغيرها من إجراءات وعقوبات دولية، تمرّر عبر المنظّمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، باستعمال آليات النظام الردعي العالمي عبر تفعيل الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يسمح لمجلس الأمن التدخّل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين باستعمال القوة المسلّحة، وما حقّ النقض (فيتو)، الذي تتمتّع به الولايات المتحدة إلّا سلاح للاعتراض على أيّ قرار دولي يتعارض مع مصالحها أو مصالح حلفائها، ويحدّ من هيمنتها على العالم.

من الثابت أن الرئيس الأميركي الذي سيحلّ ركبه قريباً في البيت الأبيض سيمتلك الأدوات كلّها لتحريك الدُّمَى في مسرح العالم الكبير، ولن يستعصي عليه إلّا كلّ نفسٍ مقاومة حرّة متمرّدة آمنت بذاتها وبقضّيتها، ولم تدّخر الغالي والنفيس للدفاع عنهما، فهذا المارد الأميركي الذي هُزم في مستنقع فييتنام، قد يهزم في غزّة ولبنان، حين يعجز حليفه الإسرائيلي عن كسب رهان الميدان، ويدخل في دوامة من الاستنزاف لا نهاية لها، وقد يجد نفسه إزاء غطرسة بنيامين نتنياهو وعناده، أو في حرب إقليمية وشيكة يصعب كبح جماحها والتحكّم في مجرياتها ومآلاتها، بل سيواجه تحدّياً آخر في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. فهل سيوفي ترامب بوعده في إنهاء الحروب وإحلال السلم، وإنْ كان هذا السلم هشّاً ومتوافقاً مع المصالح الأميركية، أم سيجد نفسه عاجزاً في فرض إرادته وبسط نفوذه في مناطق النزاع، وفي إقناع الخصوم بضرورة الاحتكام إلى الحَكَم الأميركي والانصياع لشروطه من أجل تهدئة يخضع لها الجميع، توقف نزيف الدم والسلاح والدمار الشامل؟ هل سينجح فيما فشل فيه بايدن (سلفه) رغم أن الرئيسَين يتمتّعان نظرياً بالصلاحيات والآليات نفسها للضغط والتأثير؟

لن يكون لترامب صبر بايدن على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ولن يفسح له هامشاً أوسعَ من الحرّية والاجتهاد في خوض حربه على غزّة ولبنان، وفي تحديد مصير الصراع المحتدم مع إيران، رغم انحيازه المطلق إلى الطرف الإسرائيلي، وإقراره بحقّه اللا مشروط في الدفاع عن نفسه، وبحتمية قمع حركات المقاومة والممانعة كلّها في المنطقة، فقوة شخصية ترامب وعنجهيته وتعاليه وهوسه في الدفاع عن «الأمّة الأميركية» قوةٌ عظمى لا يجرؤ أحدٌ على مماطلتها أو فرض إرادته عليها. هذه العوامل ستكون محدّدةً في التعامل مع الشريك الإسرائيلي، وفي ترويضه، بغية التنسيق المطلق والمسبق مع الولايات المتحدة في خططه واستراتيجياته الحربية كلّها، كما أن أمد الحرب الذي طال من دون أن تتحقّق نتائج فعلية أو بشائر نصر حقيقي في أرض الميدان سيكون له الوقع الكبير على مواقف ترامب، وهو الرجل العملي البراغماتي، الذي يجسّد الرجل الأبيض الأميركي في حسمه وصلابته، علاوة على أن هذه الحرب التي تتوسّع تدريجياً لتتحوّل حرباً إقليميةً يصعب كبحها، تساهم في توريط الولايات المتحدة في حرب لا أفق لها ولا مغانم ترجى منها، لا الآن ولا في المستقبل، باعتبار استحالة الحسم فيها بصورة نهائية، وباعتبار تكلفتها الباهظة عسكرياً ومادّياً واقتصادياً على المنطقة وعلى الولايات المتحدة نفسها.

ومهما يكن من مآل لعلاقة الرجلَين (نتنياهو وترامب)، فلا ينبغي التعويل عليها كثيراً من قوى المقاومة، لأن الميدان والقدرة على التفاوض والمناورة والضغط سيكون أكثر حسماً. ويجب أن تكون المسألة الإنسانية، وحرب التجويع والإبادة، أولويةً للتفاوض، فسيدافع ترامب بالضرورة عن مصالح الأميركيين، ولن يدافع عن الفلسطينيين أو اللبنانيين، بل سينحاز حتماً إلى الإسرائيليين، وسيسعى لتفعيل الدور السعودي في الوساطة والضغط، نظراً إلى علاقات الولاء المتميزة التي تربطه بالسعودية، وللثقة المتبادلة بينهما، وسيواصل نهج سياسة التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية، والمضي في إبرام الاتفاقات الإبراهيمية لفرض سلام هشّ ومغشوش، يخدم مصلحة الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة. يتبين إذاً أن المواطن العربي الذي هلل لصعود ترامب، أو تشاءم منه، ينبغي له أن يعي أن لا ترامب (الجمهوري) ولا هاريس (الديمقراطية) سيغيّران مجرى حياته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، عملة الليبرالية المتوحّشة القائمة على المركزية الأميركية، وما عليه إلا أن يعوّل على نفسه، ويدرك أن انعتاقه وحرّيته ورقيّه مرتبط بوعيه بحتمية أن يغيّر ذاته، ويصنع لنفسه حاضراً يمسك بزمامه، ومستقبلاً لوطن يجسّد جمهورية ديمقراطية حرّة وذات سيادة.

(أستاذة جامعية تونسية)

عن انتخابات اختبار المصير في أرض الصومال

الشافعي أبتدون

يشهد إقليم أرض الصومال انتخاباتٍ رئاسيةً، هي الرابعة منذ تأسيسه في 18 مايو/ أيار عام 1991. تعتبر عند بعضهم مصيريةً في سياقها وظروفها، ومختلفةً عمّا شهدته سابقاً من انتخاباتٍ رئاسيةٍ كانت انعكاساً مباشراً للتأثير الداخلي فقط، واستجابة لهموم المواطن في تحسين أسياسيات الحياة. هذا إلى جانب حلم تحقيق الاعتراف بـ«الجمهورية» التي لم تحظَ بعد باعتراف إقليمي ودولي.

تبدو الانتخابات الجارية عمليةَ جسّ نبضٍ حقيقية لمآلات الوضع في هذا الإقليم، الذي شهد في حقبة الرئيس (المنتهية ولايته)، موسى بيحي عبدي (2017 - 2024) أزمات داخلية، خاصّة بعد انفصال إقليم سول، والحرب التي خسرتها أرض الصومال في فرض سيطرتها بالقوة على مدينة لاسعانود عام 2023، وما أعقب ذلك من ارتداداتٍ عكسيةٍ لمذكّرة التفاهم الموقّعة مع رئيس الحكومة الإثيوبي أبي أحمد (يناير/ كانون الثاني 2024) في أديس أبابا، والتي كان بيحي عبدي يعتقد أنها ستدعم حملته الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، لكنّها خيّبت آماله، فلم يجد ما كان يشتهي منها، إذ لم يلتزم أبي أحمد بتنفيذ وعوده بالاعتراف بأرض الصومال دولةً مستقلّةً في القرن الأفريقي، ما أفقد حزب كلمية (الحاكم) شعبيته، والمؤشّرات ترشّح فوز رئيس الحزب الوطني المعارض، عبد الرحمن عرو، لرئاسة الإقليم.

تعاقب على حكم إقليم أرض الصومال خمسة رؤساء، انتُخب اثنان بطريقة تقليدية عبر لجان عشائرية، عبد الرحمن أحمد علي (1991- 1994)، ومحمد حاج إبراهيم عقال (1993- 2000)، بينما انتُخِب الثلاثة الباقون مباشرة، طاهر ريالي كان، ومحمد أحمد سيلانيو، وموسى بيحي عبدي. ويختار الناخبون الرئيس السادس، ويتوقع فوز عبد الرحمن عرو، كما يختار المواطنون ثلاث جمعيات سياسية من عشرٍ تحتدم بينها المنافسة، تتحوّل أحزاباً سياسيةً رسميةً خلال السنوات العشر المقبلة، وفق ما ينصّ عليه دستور الإقليم، الذي يقرّ بوجود ثلاثة أحزاب سياسية فقط.

لافتٌ أن التجربة الديمقراطية في تداول السلطة بسلاسة، وفي ظلّ مناخ سياسي آمن في الإقليم، توحي بمستوى النضج السياسي الذي يتمتّع به السياسيون فيه، برغم الخلافات الحادّة بشأن بعض القضايا المصيرية، إلّا أن النزول في النهاية عند رغبة الشارع وأصوات الناخبين لتكون الفيصل الوحيد في تداول السلطة هي كلمة السرّ التي تميّز هذا الإقليم، من غيره من الدول المحيطة به، والتي لم تنعم قط بتجربة التداول السلمي للسلطة، بل ظلّت (ولا تزال) تحت حقبة دكتاتوريين ينظّمون انتخابات صورية، يعرف القاصي والداني نتائجها مسبقاً، ولا يكلّف الناخب نفسه عناء البحث عن الفائز في نهاية ماراثون انتخابي مزيّف، يصفق الكلّ في آخر السباق لهذا المرشّح الفائز الذي يعدّل القوانين ويرسم الدساتير وفق هواه وما يرضيه، ليبقى في المنصب، حتى مع آخر زفرة من أنفاس حياته.

يتنافس في الانتخابات المصيرية راهناً ثلاثة مرشّحين، الرئيس (المنتهية ولايته) موسى بيحي عبدي، ورئيس الحزب الوطني المعارض، عبد الرحمن عرو، ومرشّح حزب أوعد، فيصل علي ورابي، لكنّ المنافسة انحصرت بين مرشّحَين فقط، باستثناء الأخير، ويتُوقّع فوز عرو بأرقام فلكية مريحة، وكان يكسب الجماهير كلما مضى موسى بيحي نحو فشل أمني أو سياسي جديد، ولا سيّما الفشل في ضبط إيقاعات السياسة الأمنية، خاصّة في تهدئة الأوضاع الأمنية في إقليم سول، المتنازع عليه بين عشيرة طولبهنتي (تقطن الإقليم) وإدارة أرض الصومال الانفصالية، ما أدى إلى تراجع شعبية الحزب الحاكم وخسارة رئيسه المعترك الانتخابي، ويمرّ هذا الحزب في منعطف خطير نتيجة برامجه السياسية، وانخراطه في صفقات واتفاقيات لم يربح فيها بقدر ما شوّهت صورته انتخابياً وشعبياً.

يعد جيل زد» (Generation Z) وقودَ حركة الانتخابات الرئاسية والحزبية في الإقليم، ينشدون التغيير، وضخّ دماء جديدة في النظام الرئاسي في أرض الصومال، إذ إن جيلاً من قدامى المحاربين في جبهة الحركة الوطنية الصومالية يتصدّرون المشهد السياسي، ويتربّعون على المناصب السيادية، وتتعالى أصوات المطالبين بالتغيير حيناً بعد الآخر، أصوات يدعمها الفنّانون بأصواتهم التي تصدح الأثير بنغمات الموسيقى الشعبية، التي انتشرت كالنار في الهشيم في وسائل التواصل الاجتماعي، ما ألهب الحماسة لدى الجماهير، فالتغيير الذي يريده المواطن هو تحقيق وضعين، سياسي وأمني، لا يثيران الجلبة في وسط إقليم متوتّر، خاصّة في مسألة منح إثيوبيا منفذاً بحرياً 50 عاماً، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المعيشية، وحلّ المشكلات والخلافات العالقة بين القبائل القاطنة في الإقليم، وإعادة النظر فيما اتّفق عليه قبل عقود، والعبور نحو برّ الأمان بسلام. تحدّيات كثيرة وملفّات شائكة أمام الرئيس المتوقّع فوزه، عبد الرحمن عرو، يرث الرجل حملاً ثقيلاً من سلفه موسى بيحي عبدي، وأعقد هذه الملفّات معضلة مذكّرة التفاهم الموقّعة مع إثيوبيا، فهي بمنزلة مخلب أديس أبابا لإبقاء هذا الإقليم مضطرباً وكي لا يحظى بعلاقات جيّدة مع باقي مكوّنات المجتمع الصومالي الرافضة هذه المذكّرة، وهو ما فرض عزلةً إقليميةً على الكيان السياسي في أرض الصومال باستثناء إثيوبيا، كما أن ملفّ احتواء مشكلة قبيلة طولبهنتي تفاقمت انعكاساته الداخلية، ووصل إلى ذروته بإعلان الانفصال عن إقليم أرض الصومال عام 2023، نتيجة حرب ضروس استمرّت أشهراً، وخسرت أرض الصومال رهان المعركة، وأفضت أيضاً إلى ولادة حكومة إقليمية جديدة في شرق الإقليم، تحت مسمّى ولاية خاتمو، بعد أن اعترفت حكومة مقديشو بهذه الحكومة الوليدة التي اتخذت من مدينة لاسعانود عاصمةً إداريةً لها، ما زاد حجم التوتّرات والتباعد بين إقليم سول وإدارة هرجيسا في العامين الماضيين، ويبدو أن الخيار الوحيد أمام حكومة عرو المقبلة هو الحوار، والتوصّل إلى تفاهمات جادّة مع هذه العشيرة (طولبهنتي)، والعدول عن فكرة الانفصال، والعودة إلى حضن هرجيسا كما كان الحال سابقاً.

فشلت الإدارات التي تعاقبت على حكم أرض الصومال في تحقيق حلم الاعتراف إقليمياً ودولياً، ويبدو هذا الحلم بعد مضي نحو ثلاثة عقود من تأسيس هذا الكيان المستقرّ أمنياً وسياسياً (نوعاً ما) بعيدَ المنال، فكلما ازدادت التوتّرات بين العشائر والحزب الحاكم بدا واضحاً أنه غير ممكن، لأن سردية التظلّم من الجنوب ومن حكم العسكر السابق تحديداً، ومسوّغات الانفصال على هذا الأساس التاريخي، لم تعد مقنعة، هذا فضلاً عن تزايد الديمغرافية السكّانية (نحو ستة ملايين نسمة) في الإقليم، وارتفاع نسب البطالة والفقر نتيجة قلّة فرص العمل وغياب المؤسّسات الخدمية في الإقليم، كلّها عوامل من شأنها أن تضغط على الرئيس المنتخب لبحث السبل والإمكانات كلّها لتمكين فئة الشباب أولاً، التزاماً بوعوده للناخبين، وأن تكون الفترة المقبلة مرحلةَ إعادة تأسيس هذا الكيان، ودفعه نحو الانخراط في التحالفات الإقليمية تماشياً مع متغيّرات القرن الأفريقي، والانعتاق من ربقة سياسات إقليمية لا تخدم مصالح أرض الصومال، بقدر ما تخدم أجندات دول أخرى، وأن يشارك المدنيون في حكم أرض الصومال الجديدة، بلا استثناء، وتفرز وجوهاً جديدةً غير من حملوا السلاح لإطاحة نظام سيّاد بري (1969-1991).

أخيراً، حققت هرجيسا عرسها الانتخابي الديمقراطي بنجاح، وتعهّد المرشّحان الخاسران في الانتخابات (بيحي و ورابي) بالاعتراف بنتيجة الانتخابات (تعلن في 21 من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري)، ويبزغ فجر جديد لهذا الكيان الذي يبدو مختلفاً عن إقليم تسود فيه حكومات لا يصح القلم بوصفها منتخبةً أو ديمقراطيةً، ولهذا تحتاج دول عربية وأفريقية عديدة أن تتعلّم من أرض الصومال دروسَ تنظيم انتخابات مباشرة وتجربتها، يشرف عليها عشرات من المراقبين الدوليين، ومهما حدث من اتهام بين المرشّحين بالنفاق والخيانة تنتهي بفوز مرشّح المعارضة، وهذا عارض صحّي ديمقراطي في أثناء الانتخابات يعكس حقيقةً مفادها أن خصمك الانتخابي عدوّ تلبسه حتى بلبوس الشيطان للظفر بمنصب الرئاسة، فهل ينجح الرئيس المنتخب في إرساء كيان جديد في أرض الصومال أكثر استقراراً أمنياً وسياسياً، ويجنّب المنطقة حرباً إقليميةً بالوكالة؟

(إعلامي صومالي)

> تحتاج دول عربية وأفريقية عديدة أن تتعلّم من أرض الصومال دروسَ تنظيم انتخابات مباشرة وتجربتها

> فشلت الإدارات التي تعاقبت على حكم أرض الصومال في تحقيق حلم الاعتراف إقليمياً ودولياً

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads